

السراج يتراجع عن الاستقالة إلى حين انتهاء جولات الحوار الليبي

ويسلم مهامه في نهاية أكتوبر لحكومة جديدة تنتخب عن الحوار القائم الآن بين الأطراف الليبية.

واتهم لدى إعلانه التنحي، أطرافاً لم يسمها ووصفها بالمتعنتة، بالعمل على عرقلة الحكومة بشكل لافت ومتكرر، مؤكداً أن كل هذه الأمور "جعلت الحكومة تواجه صعوبات وعراقيل جمة في أداء واجباتها على النحو الأمثل".

وفي وقت سابق، دعت الولايات المتحدة على لسان سفيرها في ليبيا، ريتشارد نورلاند، السراج إلى البقاء في السلطة ما أثار تساؤلات بشأن تنسيق محتمل بين أنقرة وواشنطن من أجل إبقاء رئيس حكومة الوفاق في المشهد لرعاية مصالح البلدين في ليبيا.

وقال ريتشارد نورلاند في بيان له "أريد أن أثنى على إعلان فايز السراج نيته التنحي، لذلك أمل وأتوقع أن يبقى في منصب رئيس الوزراء لفترة أطول قليلاً على الأقل حتى يصبح انتقال السلطة هذا ممكناً" على حد قوله.

وكان قرار الاستقالة قد أثار غضب أنقرة حيث عبر الرئيسي التركي رجب طيب أردوغان عن انزعاج بلاده من قرار السراج التنحي عن رئاسة حكومة الوفاق الليبية. وتنتظر تركيا بعين الريبة تجاه محاولات راب الصرع بين الليبيين وإنهاء حالة الاقتتال الداخلي وإرساء السلام وذلك خوفاً على مصالحها الاقتصادية.

من جهتها، أعربت ستيغاني وليامز المبعوضة الأممية لدى ليبيا بالإجابة في وقت سابق، الجمعة، "عن أمليها في مواصلة السراج عمله، حتى يحين الوقت الذي يقرر فيه ملتقى الحوار السياسي الليبي تكليف سلطة تنفيذية جديدة".

اللجنة العسكرية الليبية المشتركة ستعقد في بداية نوفمبر الجولة الخامسة من المحادثات، وذلك للمرة الأولى داخل ليبيا

كما طلب وزير الخارجية الألماني هايكو ماس، الجمعة، من السراج، خلال اتصال هاتفي بينهما، الاستمرار في أداء مهامه طوال فترة الحوار الليبي.

وقال ماس "في ضوء انطلاق المحادثات السياسية، نرغب بأن يؤجل السيد السراج استقالته ويبقى في منصبه طوال فترة عقد الحوار"، مضيفاً أن المستشار الألمانية أنجيلا ميركل تؤيد دعواته.

وأضاف "من وجهة نظرنا، سيكون ذلك مهماً من أجل ضمان الاستمرارية المؤسساتية والتنفيذية" في "الأسابيع الحاسمة" المقبلة.

وطالب المجلس الأعلى للدولة الليبي السراج، الخميس، بالاستمرار في أداء مهامه حتى اختيار مجلس رئاسي جديد تجنبا لأي فراغ سياسي، ومن أجل استقرار البلاد.

وتتعدد القراءات من وراء التمسك بالسراج بين الرغبة الأميركية في إرضاء تركيا لقبول بعملية الحوار السياسي الشامل وبين تجنب الفراغ السياسي الذي قد ينجم عن تنحي السراج مع غياب البديل، في وقت ترى فيه واشنطن سبباً في إحقاق النوصل إلى تفاهات رغم تزايد احتمالات نجاح التسوية السياسية في ليبيا بعد إعلان وقف دائم لإطلاق النار.

وتتعدد القراءات من وراء التمسك بالسراج بين الرغبة الأميركية في إرضاء تركيا لقبول بعملية الحوار السياسي الشامل وبين تجنب الفراغ السياسي الذي قد ينجم عن تنحي السراج مع غياب البديل، في وقت ترى فيه واشنطن سبباً في إحقاق النوصل إلى تفاهات رغم تزايد احتمالات نجاح التسوية السياسية في ليبيا بعد إعلان وقف دائم لإطلاق النار.



ضغوط أميركية وتركية تجبر السراج على تعليق استقالته

الغموض يخيم على استفتاء شعبي لدستور يغيب عنه عرابه الأول

السلطة الجزائرية أمام تحدي ترميم الشرعية السياسية المتهاكلة



الحماس يغيب عن أجواء الاستفتاء

من مهامها ودورها في تحقيق التوازن المطلوب بين المؤسسات.

وذكر الخبير الدستوري فوزي أوصديق، في تعليق له على الدستور الجديد، بأن "ماهية التعديلات تكون في الغالب لإصلاح الاختلالات، إلا أن الوثيقة الجديدة كرست نفس الاختلالات، الأمر الذي يبقيه مجرد دستور أزمة ولا يستبعد أن يفرض أزمات سياسية لاحقة".

وكان المسؤول السابق في الرئاسة محمد لعقاب، والذي سبق له أن شغل منصب مدير حملة عبدالمجيد تبون خلال الحملة الانتخابية للرئاسيات الأخيرة، قبل أن يقال من منصبه بعد تكليفه بملف الدستور، قد صرح خلال الكشف عن مسودته، بأن "التعديلات العميقة أمليتها متطلبات خارجية في ما يتعلق بتكليف المنظومة التشريعية المحلية مع مبادئ وتوصيات المنظمات الدولية، ومع رغبة شركاء وقوى فاعلة تريد مساهمة الجيش الجزائري في مهام خارج حدوده الإقليمية".

وعشية الاستفتاء، دعت أحزاب إسلامية وقوى محافظة محسوبة على السلطة الجديدة، إلى التصويت بـ"لا" على الدستور، وبررت موقفها بـ"تناقض الوثيقة مع قيم وثوابت وشخصية المجتمع الجزائري"، ولم تتوان في اتهام مهندسها بالخلفيات العلمانية المتلاعبة بثوابت البلاد.

وإن لم يكن موقفاً محافظاً محسوباً على السلم، والنهضة، وجبهة العدالة والتنمية، مفاجئاً للرأي العام، فإن انحراف حركات سياسية قيد التأسيس معروفة بولائها للسلطة كحركة "عزم"، يكرس حالة عدم التوافق على الوثيقة الدستورية.

مجلس الأمن يمدد مهام «مينورسو» في الصحراء المغربية

كما سجل أعضاء مجلس الأمن، في هذا الصدد، نجاعة مبادرة الحكم الذاتي التي قدمتها المملكة المغربية في 11 أبريل 2007، مشيداً بجهود المغرب الجادة وذات المصداقية التي تجسدها هذه المبادرة.

ويأتي القرار الذي صادق عليه 13 عضواً مقابل امتناع كل من روسيا وجنوب أفريقيا، بعد أن نجح هورست كوهلر المبعوث الأممي المستقبل في جمع المغرب والجزائر وموريتانيا والبوليساريو على طاولة المفاوضات في سويسرا في ديسمبر عام 2018 و مارس 2019، لكن جهوده في تقريب وجهات النظر بين طرفي النزاع الرئيسيين وهما المغرب والجزائر، الت إلى الفشل.

وأشار بومعري إلى أن القرار في جانبه السياسي أعاد التأكيد بوضوح أكبر على دعم الحل السياسي الذي تقدم به المغرب، ليس فقط بالإشارة إلى القرار 2440 الصادر سنة 2017، بل أعاد تحديد مرجعيته السياسية وفق معايير ومقررات وتوصيات مجلس الأمن الصادرة منذ سنة 2008، وهي السنة التي أصبح

الأوروبية والعربية والأميركية، في أجواء ميزها الغموض وغياب الحماس. وذكر بيان السلطة المستقلة للانتخابات، بأن "مكاتب التصويت التابعة للدوائر الدبلوماسية والقنصلية بالخارج، فتحت أبوابها أمام الجاليات الجزائرية في دول الإمارات والعراق، وسوريا، والسعودية، والكويت، وقطر، ومصر، والبحرين، وسلطنة عمان، وروسيا، والنيجر، والمكسيك".

كما تتواصل عملية الاستفتاء في المكاتب المتنقلة بأقصى الجنوب في ولايات أدرار، الأغواط، بشار، تمنراست، ورقلة، إليزي، تندوف، الوادي والنعامة، وبلغت نسبة المشاركة في الاستفتاء في المكاتب المتنقلة في اليوم الأول 11 في المئة.

ويعد التعديل الدستوري المذكور الرابع من نوعه في العقدين الأخيرين، ثلاثة أجراها الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة، والرابع أقره الرئيس تبون، ورغم وصفه بـ"العميق"، إلا أن الظروف التي أحاطت به منذ الإعلان عن المسودة الأولية لم تحقق التوافق المنشود، بسبب مضاهايتها للخلافة المتصلة بالهوية ورفع الحظر الدستوري عن دور ومهام المؤسسة العسكرية.

ورغم كثرة التعديلات الدستورية في البلاد خلال العقدين الأخيرين بمعدل دستور لكل رئيس على الأقل، إلا أن البلاد لم ترحب بالأزمة الدستورية التي تخبط فيها، وعجزت عن تحقيق تطورات شعبية، إذ انتهى تعديل العام 2016، برأي متابعين، إلى أزمة عميقة أبانت شرخاً كبيراً بين السلطة والشارع بعدما وضع صلاحيات إمبراطورية في يدي رئيس البلاد وجرّد المؤسسات الأخرى

ورغم حشد السلطة لكل إمكانياتها وأذرعها السياسية والإعلامية وفعاليات المجتمع المدني لإقناع الشارع بالمشاركة القوية وتزكية الدستور الجديد، إلا أن الغياب المفاجئ للرئيس عبدالمجيد تبون عن البلاد لأسباب صحية نقل على إثرها إلى ألمانيا بحسب ما أعلنت عنه الرئاسة الجزائرية، أعاد سيناريو الشغور الرئاسي المسجل خلال السنوات الماضية بسبب مرض الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

ورغم التعاطي المستمر لمديرة الإعلام الرئاسي مع وضع رئيس البلاد، حيث أصدرت أربعة بيانات منذ إصابة الرئيس بوباء كورونا، إلا أن الغموض والقلق عادا ليخيما على البلاد بسبب الشفافية غير المكتملة في التعاطي مع ملف صحة الرئيس، وعاد معه سيناريو الرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة.

وطمان البيان الأخير للرئاسة الرأي العام، حول ما وصفه بـ"نجاح الفحوصات الطبية لرئيس الجمهورية واستقرار حالته الصحية"، إلا أن غياب الرجل عن الاستحقاق الدستوري، وعن الموعد الذي يحمل رمزية تاريخية لدى الجزائريين (عيد ثورة التحرير المصادف للفتح من نوفمبر)، يكون الاستفتاء قد فقد عرابه الأول في الموعد الرئيسي، خاصة وأن السلطة كانت تنوي استغلاله في تمرير أجندتها وفي ترميم شرعيتها المهزوزة.

وأعلنت الهيئة المستقلة لتنظيم الانتخابات عن تسجيل نسبة مشاركة قدرت بـ11 في المئة في اليوم الأول من استفتاء البدو الرحل والمناطق النائية التي انطلقت الخميس، بينما باشرت الجالية المهاجرة العملية بداية من السبت في كبرى العواصم والمدن

ضغط الرئيس عبدالمجيد تبون، الذي نُقل إلى مستشفى في ألمانيا هذا الأسبوع، من أجل إجراء استفتاء على دستور جديد في إطار مساعيه لطى صفحة الاحتجاجات التي أطاحت بسلفه وزلزلت نخبة الحاكمة. لكن غياب المفاغج عن استفتاء اليوم الأحد بسبب أزمة الصحة يربك حسابات السلطة التي تريد تمرير أجندتها عبر التعديلات الدستورية المقترحة، ما يجعل الغموض يحيط بنتائج استفتاء يراه طيف واسع من الشارع والمعارضة إجراء صورياً زائفاً.

صابر بلادي

الجزائر - يتوجه الجزائريون في ظروف صحية استثنائية، للاستفتاء على التعديل الرابع على التوالي خلال العقدين الأخيرين على دستور البلاد، في أجواء من الغموض والشك حول مصير جدوى الاستحقاق في تحقيق طموحاتهم وتطلعاتهم السياسية والاجتماعية والاقتصادية، خاصة وأن تعديلا سابقا لم تمر عليه أكثر من أربع سنوات انتهى إلى أزمة سياسية أطاحت بالرئيس السابق عبدالعزيز بوتفليقة. وسيكون أكثر من 24 مليون جزائري على موعد الأحد، لسداد بصواتهم في الاستفتاء الشعبي على التعديل الدستوري الجديد، وتحت شعار "نوفمبر 1954: التحرير.. نوفمبر 2020: التغيير"، تكون السلطة الجديدة أمام محك استعادة شرعيتها السياسية المشروخة بسبب العزوف الكبير خلال الانتخابات الرئاسية التي أفرزت عبدالمجيد تبون رئيسا للبلاد في ديسمبر الماضي.

الغموض والقلق عادا ليخيما على البلاد بسبب الشفافية غير المكتملة في التعاطي مع ملف صحة الرئيس عبدالمجيد تبون

ويحمل الاستفتاء طابعا استثنائيا بامتياز، فألى جانب الظروف الصحية المقلقة بسبب المخاوف من تفشي وباء كورونا، بعد أن سجلت إحصائياته ارتفاعا محسوسا خلال الأيام القليلة الأخيرة، تخيم على البلاد أجواء من الغموض السياسي مما يوحي إلى تكرار سيناريو العزوف الشعبي، ليضاف إلى الأصوات الراضية له، خاصة وأن مناصرين سابقين للسلطة باتوا هم أول الداعين لإسقاط الوثيقة.

محمد ماموني العلوي

الرباط - قرر مجلس الأمن الدولي تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء بالصحراء المغربية "مينورسو" لمدة عام، حتى 31 أكتوبر 2021، مع تشديده مرة أخرى على أهمية الدفع قدما بالعملية السياسية تحت رعاية أممية لحل نزاع الصحراء.

جاء ذلك وفق ما أعلن رئيس المجلس، فاسيلي نيبيرزيا، الجمعة، عقب جلسة تصويت حول قرار أميركي بتمديد مهمة البعثة التي تنتهي ولايتها الحالية الأحد. وضوّت لصالح قرار التمديد 13 دولة عضواً بالمجلس، فيما امتنعت روسيا وجنوب أفريقيا عن التصويت.

وجدد أعضاء مجلس الأمن الدولي التأكيد على ضرورة مواصلة مسلسل الموائد المستديرة وتشجيع "استئناف المشاورات بين المبعوث الشخصي المقبل وأطراف هذا النزاع الإقليمي، ويتعلق الأمر بكل من المغرب والجزائر وموريتانيا وجبهة البوليساريو الانفصالية.